

له اكراما فهدية وشرط الهدية ايجاب وقبول لفظا ولا يشترط ان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقصد من ذلك ولو قال اعزتك هذه الدار فاذا مت فهي لورثتك فهي هبة ولو اقتصر على اعزتك فكذا في الاصح ولو قال ارثتك او جعلتها لكرقي ايجان مت قبلي عادت الي وان مت قبلك استقرت لك فالهدية هبة طرد القولين الجديه والقديم وما جازيجه جاز هبته وما لا يجوز هبه ومغضوب وضار فلا الاجبي جنطة ونحوها وهبة الدين للمدين ابراء وغيرها باطله في الاصح ولا يملك موهوب الا يقبض باذن الواهب فلو مات احد هاتين الهبة والقبض قام وارثه مقامه وقيل ينفسخ العقد ويبين للوالد العدل في عطية اولاده بان يسوي بين الذكر والانثى وقيل كقسمة الارث وللارث الرجوع في هبة ولده وكذا ساير الاصول على المشهور وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطته المتهب فيمنع بيعه ووقفه لبراءته وهبة قبل القبض وتعليق عتقة وتزويجها وزراعتها وكذا الاجارة على المذهب ولو زال ملكه وعاد لم يرجع في الاصح ولو زاد جمع فيه بزادته المتصلة لا المنفصلة ويجعل الرجوع برحمت فيما وهبت او استرجعته او ردت الى ملكي او نقضت الهبة لا يبيعه ووقفه وهبته واعتاقه ووطبها في الاصح والارجوع لغير الاصول في هبة مفيدة بنفي الثواب ومتى وهب مطلقا فلا ثواب ان وهب لدونه وكذا لا اعلى منه في الاظهر ولنظيره على المذهب فان وجب فهو قيم الموهوب في الاصح فان لم يثبت فله الرجوع

فلو وهب بشرط ثواب معلوم فالظاهر صحة العقد ويكون بيعا على الصحيح او مجهول فالهدية بطلان ولو بعث هبة في ظرف فان لم يجد العادة برده كقصة تمر فهو هبة ايضا والا فلا ويجزم استعماله الا في اكل الهدية منه ان اقتضت العادة **كتاب النقطة** بسبب النقطة لو اتت بامانة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغيره وان يجوز في الاصح ويكره لفاسق والمذهب انه لا يجب الا شهاده على الالتقاط وان يصح التقاط الفاسق والصبي والذمي في دار الاسلام ثم الاظهر انه يترسخ من الفاسق ويوضع عند عدل والله لا يعتمد تعريفه بل يقيم الميراث ويترسخ الولي بقطة الصبي و يعرف ويملكها للصبي ان اراد ذلك حيث يجوز الا اقتراض له ويضمن الولي ان قصر في انتزاعه حتى تلف في يد الصبي والاظهر بطلان التقاط العبد ولا يعتمد بتعريفه فلواخذة سيده منه كان التقاط **قلت** المذهب صحة التقاط المكاتب كتابه صححة ومن بعضه حر وهي له والسيدة فان كانت مهاجرة فلصاحب النوبة في الاظهر وكذا حكم سائر النادرين الاكساب والمؤمن الا ارث الجنائنة وانما اعلم **فصل** الحوان المملوك المنع من صغار السباع بقوة كبعير وفسخ او بعد وكرانب وطيبي او طير ان كجام ان وجد بمفازة للفقار شي التقاطه للمفظ وكذا غيره في الاصح ويجزم التقاطه للملك وان وجد بقربه فالاصح جواز التقاطه للملك وما لم يمنع منها كشاة يجوز التقاطه للملك في القرية والمفازة ويغير اخذها من مفازة فان شاء عرفه وتملكه او باعه وحفظه بمنه وعرضه ثم يملكه او كاله وعزم قيمته ان ظهر ما له فان اخذ من العمران فله المخلصتان الا وليان الا لثالث في الاصح